يعتبر ذا شأن، اذا ما قورن بسابقه العثماني، اضافة الى انه أخذ في الحسبان، في عملياته الاحصائية، الاناث والاطفال، وحتى البدو.

بيد ان مكارثي لم يتوقف عند هذا الحدّ؛ بل سعى، في مراجعته لاحصاء العام ١٩٢٢، الى استخدام صيغة كول ـ ديمني الخاصة بتقدير الاختلافات بين السكان، وفي مختلف الاعمار، ليستخرج رقماً شاملاً لسكان فلسطين قدّره بنحو ٨٢٣٦٨٤ نسمة (مضافاً اليه، بالطبع، أرقام بدو بئر السبع البالغ عددهم، حسب الاحصاء العثماني، نحو ٥٥ ألف نسمة). وهو رقم مخالف للرقم الرسمي البريطاني البالغ ٧٣٩٢٨٤ نسمة (انظر الجدول في الكتاب، ص ٣٠).

ليس هذا الفرق شكلياً، على كل حال. فهو انعكس، بصورة مباشرة، على معطيات التركيبة الدينية والاثنية السكانية في فلسطين. وعلى هذا الاساس، أشار الى ان هناك ٦٣٨٤٠٧ مسلماً، و٨١٣٦١ مسيحياً، و٧٨٣٠ درزياً، و٩٣٣٦٠ يهودياً. لكنه لاحظ، في الوقت عينه، ان هذه المعطيات قد يكون مبالغاً فيها، لجهة التقديرات الكبيرة في عدد سكان المدن، مثل اليهود والمسيحيين، بالمقارنة مع التقديرات المتواضعة لسكان الريف من المسلمين والدروز (ص ٢٨ ـ ٢٩).

وقال مكارثي، انه من حسن الطالع ان احصاء العام ١٩٣١ أبقى المعطيات السابقة على حالها من دون أي تعديل أو تنقيح جوهري. لكنه أضاف، ان الارقام البريطانية في حاجة الى تعديلات هامّة، نظراً الى هجرة المسلمين، قليلة العدد ولكن غير المشار اليها، الى فلسطين بعد العام ١٩٣١. وبالطبع، فان مكارثي قبل التقديرات التي تشير الى ان معدّل العرب الداخلين الى فلسطين نحو ٩٠٠ شخص سنوياً، وان عدد اليهود المهاجرين اليها، التي استند فيها الى مصادر صهيونية، خصوصاً في الاعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤١، قدّر بنحو ١٦ ألف يهودي من غير المسجّلين.

وما يمكن ملاحظته، هنا، ان مكارثي حين يشدّد على القول «ان ثمّة دلالة واقعية ان هجرة المسلمين الى فلسطين هي أقل بكثير ممّا يشاع» (ص ١٦)، كان ردّاً مباشراً على ما تضمّنه كتاب بيترز من افخاخ لأي اكاديمي جدي، ومنها ان السكان العرب، في منتصف الاربعينات، كانوا حصيلة الهجرة من الاقطار العربية المحيطة بفلسطين؛ وما يستتبع ذلك من استنتاج ان هؤلاء لا يحق لهم المطالبة بالارض، كما هو الحال بالنسبة الى المهاجرين اليهود. بل استخلص مكارثي: «ان زيادة السكان المسلمين كانت قليلة، وأحياناً معدومة، بالمقارنة مع الهجرة اليهودية» (ص ١٧).

أكثر من ذلك، هشّم مكارثي في معوله الفكرة التي تقول ان التوسّع الديمغرافي العربي في فلسطين مردّه، أساساً، الى النمو الاقتصادي للمشاريع اليهودية، التي كانت تشدّهم الفرص التي أُتيحت لهم عبرها. فقد أجرى تمحيصاً دقيقاً لهذه الفكرة، بل انه تعمّد تخصيص بعض الملاحظات في الهامش للكشف عن عدد لا يحصى ولا يعدّ من الاخطاء المنهجية والرقمية التي احتواها مؤلف بيترز، بحيث جعله، وبحق، عملاً، من الناحية الديمغرافية، لا قيمة له على الاطلاق.

ان الصورة السريعة التي حاولنا اعطاءها عن الكتاب كفيلة بأن تظهره مرجعاً من الدرجة الاولى لأي باحث في الموضوع. ويعطي صورة ايجابية جداً عن مستوى الدراسات النوعية لتاريخ فلسطين الحديث؛ لكنه حاول ان يركّز جلّ كتابه على التركيبة السكانية في فلسطين، من دون ان يستخدم السكان كنسق فرعي، وثيق الارتباط بنسق اجتماعي ـ اقتصادي كلّي.

ما هي أبعاد هذا النسق الفرعي؟ يمتد النسق الفرعي للسكان الى ابعاد متعدّدة، هي: حجم السكان، والزيادة في عددهم، وتوزيعهم على الرقعة الجغرافية للمجتمع، والخصائص السكانية. ولكن المؤسف ان بعدي الحجم والزيادة استأثرا باهتمام المؤلف على حساب البعدين الأخرين.

وعلى المستوى السكاني الصرف، نجد ان الأبعاد الأربعة تتفاعل فيما بينها بشدة. فالعلاقة بين